الأنظمة الشمولية وحتمية التغيير

الأستاذ دنـــش رياض
أستاذ مساعد أ بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة

مقدمة:

إن الفكر الشمولي الذي طرح نفسه في صيغ مطلقة تتسم بالطابع اللاهوتي المقدس وتستمد مصداقيتها من ذلك الطابع، وقد فرضت عليها ذاتيتها المفرطة، تكفير وتخوين التيارات السياسية والفكرية المنافسة لها وقراءة الواقع والمستقبل والماضي من زاوية واحدة رافضة لكل الرؤى الأخرى مدعية أنها تحمل إجابات مطلقة الصحة لكل الأسئلة المطروحة على الساحة السياسية والاجتماعية وحلولا ناجحة لكل مشاكلها، وعملت جاهدة لملائمة الحقائق العيانية مع أفكارها المتخيلة بشكل مسبق.

ويقول المفكر السوري " انطوان المقدسي" في وصف له للفكر الشمولي " انه يوقف تلقائيا وغريزيا التاريخ ليجعل من ذاته بداية مطلقة لتاريخ آخر سوف يلقى التاريخ العام بتاريخه الخاص ".

إنه لا يرى سوى نفسه ولا يرى في نفسه سوى حقائق مطلقة لا تقبل الشك، وغالبا ما كان هذا الفكر الشمولي بأفكاره ومفاهيمه مستمدا إما من مجتمعات مغايرة لمجتمعاتنا تمتلك الأرضية لطرح ذلك الفكر والضرورات تبررها، أو من الماضي السحيق المغطس بالمجد الزائف هذه الوضعية الذهنية غالبا ما ارتكز عليها الطغاة في تحرير مشاريعهم وتغطية على إفلاسهم وجرائمهم المرتكبة بحق الشعوب عبر التاريخ.

فهو مجرد أفكار وشعارات ونظريات مطلقة وتجريدات نظرية تعوم في عالم الفكر عابرة كل زمان ومكان غير مقيدة بأي واقع. إنها بمعنى ما فوق التاريخ ولا يحق للواقع فحص مدى صلاحيته راهنا وسبب تركيبة المجتمعات أولا والظروف المرافقة لتشكل الدولة وطبيعتها، إذ أن الدولة امتلكت المشروعية القانونية والدولية قبل أن تمتلك الشرعية في المجتمع ثانيا. وطبيعة الفكر الشمولي القائمة على الانطلاق من مصالح المجتمع ثانيا، وطبيعة الفكر الشمولي القائمة على الانطلاق من مصالح الفئة أو الطبقة في المجتمع وتهميش تطلعات بقية الفئات في المجتمع وبسبب عجز الفكر الشمولي عن استغراق المجتمعات والوصول إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع ثالثا. كل هذه الأسباب دفعت الإيديولوجيات الشمولية باتجاه تجاوز المجتمع والوصول إلى السلطة عن طريق القوة واللاشرعية لتفرض مشاريعها من أعلى قمة الهرم السياسي على المجتمع مبررة ذلك بأن ظروف القهر والاستعمار التي مر بها المجتمع تعيقه عن تبني المنهجية التي تعبر عن مصالحه الحقيقية لذلك لا بد من فرض الوصاية عليه.

مع وصول أي توجه شمولي إلى السلطة تتحول البلاد إلى سجن للآخرين تخيم عليه حالة الطوارئ والأحكام العرفية، الرقابة الصارمة على وسائل الإعلام الأجهزة الأمنية مطلقة الصلاحيات، مصادرة مؤسسات الدولة لصالح السلطة والحزب الحاكم. بدءا من المؤسسات التربوية وانتهاء بالمؤسسات العسكرية التي تحولت مهمتها إلى حماية الحاكم وأركان نظامه وعائلته لا الوطن وبالنتيجة همش المجتمع وقيد بالأغلال واقتيد إلى السجن واختزن الوطني في الايدولوجيا بداية ثم في الحزب ثم في الطائفة والعائلة ثم في شخص القائد المقدس وإذا حدث وأن تمرد المجتمع على هذا الواقع المر كان يقابل بالعنف العسكري .

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن أن نطرح الإشكال التالي:

ماذا افرز الفكر الشمولي من أنظمة شمولية ؟

هذا الإشكال يقودنا إلى العديد من التساؤلات الفرعية والتي تتمثل في:

- ما هي مقومات وخصائص النظام الشمولي ؟
- ما هي أنواع الأنظمة التي افرزها ؟
- ما هي أسباب تراجع النظام الشمولي في الوقت الراهن؟

وسنعتمد في دراستنا على المنهج التحليلي المقارن.

المبحث الأول: مقومات وخصائص النظام الشمولي

المطلب الأول: مقومات النظام الشمولي

يقوم النظام الشمولي على مجموعة من المقومات على صعيد الحاكم نفسه وعلى صعيد ادارة الدولة وسياستها الخارجية والداخلية.

أ - على صعيد الحاكم نفسه:

1- يمثل الحاكم الأب الروحي والزعيم الملهم الذي لا يخطئ وإذا حدث وأخطأ فلا مجال لمحاسبته، بل إن أخطاؤه كلها مغفورة والذي تنتشر حوله هالة العظمة والاحترام، والذي يصفي المعارضين ويقصي المنتقدين وسط تصفيق الجماهير الجاهلة التي تعلمت حب ما يذلها وتعظيم من يهينها.

2- يمثل الحاكم الزعيم الخبير الملم بكل الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية وهذه الأخيرة غالبا ما تكون الخبرة الوحيدة الحقيقية كون معظم الزعماء الشموليين من الضباط في القوات المسلحة الذين استولوا على الحكم بالانقلابات المسلحة الدامية وهو الزعيم الذي يحكم البلد بدون مشورة، والذي يعين المقربين في المناصب المختلفة دون اعتماد الكفاءة والخبرة والذي يتعاون مع فريق من الخبراء والأخصائيين في مختلف المجالات والذي لا يدير الإدارات والمرفق الحكومية حسب المناهج والقوانين العلمية وفنون علم الإدارة بل حسب ما يراه ويهواه وقمع حرية التعبير والحريات.

ب - على صعيد إدارة الدولة وسياستها الداخلية والخارجية:

1- يعتمد النظام الشمولي على التشكيلات الحكومية شبه الملكية حيث شهد هذا النظام خلطا غريبا بين هذه الأجهزة وسيطرة النفوذ العابر على الوزرات والدوائر وعلى سيرها عملها وعلى الهياكل الإدارية .

2- سياسة نشر العقائد القومية والحزبية في الداخل والخارج وبث صورة المواطن الصالح على أنه المواطن الموالي للنظام والمشارك في النشاطات الحزبية والذي لا يرى إلا الحسنات والايجابيات .

3- انتهاج كبت التيارات الدينية التي تتدخل في الشؤون السياسية وحصر الفكر القومي.

4- اعتماد السياسة الخارجية على أسلوب اصطناع قضايا النضال القومي وامتداد اهتماماتها لتشمل القضايا الإقليمية والدولية ولا تتورع عن تقديم الدعم إلى أنظمة ومجموعات وأحزاب لا فائدة من دعمها لشعبها سوى ما يتوهم النظام وينشر عبر وسائله من مصالح مزعومة ومحاربة المبادئ والنظم المعادية إلى حكومات تتبنى سياسات أكثر عقلانية واقل اندفاعا في القضايا الخارجية، خصوصا مع وصول ميزانية الدولة إلى حالة من العجز الشديد نتيجة سياسات الدعم الخارجي غير المدروس والإنفاق الداخلي غير المسئول، ومع انكشاف عدم جدوى هذه السياسات بل وضع البلاد في حالات عداء دائم مع دول أخرى هي في غنى عنها.

5- إتباع سياسة الأحلاف الدولية الخارجية ذات المعايير الأيديولوجية.

6- افتعال الخلافات مع دول الجوار والأنظمة الإقليمية لهدف إبعاد أنظار الرأي العام مما يحدث في الداخل من تجاوزات السلطة الحاكمة.

المطلب الثاني: خصائص النظام الشمولي

يمتاز النظام الشمولي بثلاث صفات:

يمتاز أولا بأن كل الأمة منظمة ضمن تنظيمه وضمن ما يرى وما يسمع ولو كان دبيبة نملة.

ويمتاز ثانيا أن كل معارضة هي خيانة وهرطقة وحرام وعيب وخارج تقليد البلاد وكل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء ولكن من هم أعداء الشعب؟ إنها كلمة ملغومة يمكن أن تتحول ضد كل الشعب في أي لحظة وسبب الخوف الهائل عند النظام الشمولي إن المعارضة تعني عمل العقل والاستقلالي وأنها نوع من الإقرار الخفي أن هناك ثغرة في الأوضاع قصر فيها النظام ولذا إذا اعترضت المعارضة وأبدت الرأي ولكن هذا يمثل خللا خطيرا بقدسية وألوهية النظام الشمولي لأنه نظام لا يقاربه الخطأ ويعتريه النقص وهذا ينعكس بشكل واضح في مظهر رأس النظام الطاغية.

ويمتاز ثالثا أن أي تنظيم يجب أن يعرف فورا ويسحق من ساعته لأن خلية سرطانية واحدة تكفي لتدمير جسد كبير يتكون من 80 مليون خلية ولذا فمن يفكر بأن يقوم بإنشاء تنظيم تحت مظلة نظام شمولي يكون واحد من ثلاثة إما مغفل مسكين أو أفاك أثيم أو عميل للسلطة تظاهر بالتقوى.

من خلال هذه المقومات وهذه لخصائص يمكن أن نستنتج أن النظام الشمولي هو ذلك النظام الذي يصل الحكم بطرق غير شرعية ومن خلال ممارسة الحكم والسلطة على الشعب بيد من حديد ويتحول الحاكم فيه من حام للشعب ومصالح الأمة إلى عدو لها وكل من يحاول أن ينازعه في العرش تنزع منه الروح.

المبحث الثاني: أنواع الأنظمة الشمولية

المطلب الأول: النظام الدكتاتوري

إن الدكتاتورية تعبير ترجع أصوله إلى اللاتينية عندما كان في من روما يتولاها بحكم النظام الدستوري الذي كان قائما يدعى دكتاتور Dictator لمدة ستة أشهر، بناء على طلب من الشعب، فتنحصر عندئذ السلطات جميعها بشخصه، وذلك في الأوقات الحرجة من العدوان الخارجي أو الثورة الداخلية أو الانقلاب العسكري.

فالدكتاتورية كانت وظيفة دستورية يمارسها من يختاره الشعب لهان ممارسة مؤقتة لحماية الدولة باسم السلامة العامة.

والدكتاتورية الأولى في التاريخ ظهرت ببعض المدن اليونانية وعلى الأخص في جزيرة صقلية قبل ميلاد المسيح بأربعة أو خمسة قرون حيث اشتهر أصاحب الدكتاتورية هنا باسم الطغاة.

ومن هنا يظهر الفرق بين الدكتاتورية في روما وفي المدن اليونانية حيث أن الأولى تقوم على رضا الشعب بينما الثانية تقوم على أن الطغيان كان حصيلة الانقلاب والتغلب على السلطان.

إلا أن الدكتاتور الذي حاول أن يجعل من دكتاتوريته نظاما دستوريا هو أوليفر كارمويل في القرن السابع عشر بإنشاء جمهورية تستند إلى جماعة منظمة تنظيما دقيقا كانت بمثابة الحزب الواحد الذي أصبح الخاصية العادية للدكتاتوريات الحديثة.

فالديكتاتوريات المعاصرة حريصة على أن تستمد وجودها وقوتها من حزب منظم خاضع لقواعد جديدة صلبة تبدو الدكتاتوريات المنبثقة عنه بشكل أداة لهذا الحزب وهكذا تبدو الدكتاتوريات المعاصرة متخذة وجه الحزب الأوحد الذي يتجاوب في روحه وإرادته مع زعيمه، تجاوبا يختل فيه التوازن بينهما حسب ظروف وشخصية القادة إما لجهة الزعيم الذي يتسلط على جهاز الحزب بكامله، وإما لمصلحة الحزب الذي يهيمن عليه طائفة من أعضائه البارزين، وعلى أساس الحزب الواحد تتشابه الدكتاتوريات.

ولمعرفة المزيد عن الأنظمة الدكتاتورية ارتأينا أن نقدم نموذج الفاشية كصنف من الأنظمة الدكتاتورية.

إن تسمية الفاشية لم تعد محصورة بالحزب الفاشي الذي أنشأه موسوليني في إيطاليا سنة 1922 والذي اضمحل بسقوطه سنة 1943، بل غدت شاملة الأنظمة السياسية التي تشكلت على منواله وبتأثير من

عقيدته، وحتى منها الحزب الذي ترك أشد الرواسب في الذهنية السياسية وهو الحزب القومي الاشتراكي في ألمانيا المعروف بالحزب النازي، وهذا الصنف يعادي الشيوعية ولا تدين بالديمقراطية الليبرالية ولا بقدرة الجماهير الشعبية على الوعي بوجودها وتدبير مصالحها، بل تؤمن بقوة النخبة وتفوقها ووجوب حصر القيادة في الدولة والمجتمع بأفرادها المختارين، غير أن الفاشية لا تختلف من حيث كيانها الدستوري عن الديمقراطيات الماركسية باعتبار أنها تجعل هي أيضا النظام السياسي قائما على مبدأ الحزب الأوحد وخاضعا لدكتاتوريته.

وتتميز الأنظمة الفاشية المعروفة بمجموعة من الخصائص السياسية تجعلها مشتركة في نمطها الدستوري، وتتجسد هذه الخصائص فيما يلي:

01- سلطان الزعيم المطلق:

يتمتع الزعيم في النظام الفاشي بالخضوع المطلق لإرادته والإيمان العميق بعصمته عن كل خطأ، لدرجة أن أجهزة الدعاية في الدولة مسخرة بكاملها بأساليبها الفنية والعلمية لحمل الشعب والعالم على رفع الزعيم فوق مستوى البشر.

وتتجمع جميع السلطات من سلطة التشريع والحكم وحتى القضاء بيده، إذ أنه يستطيع بقرار أن يلغي القوانين ويعدلها ويصدرها وأن يحكم ويقرر، بل وأن يقوم إذا ما دفعته الحاجة مقام القضاء، أو أن ينشأ المحاكم ويشكلها على هواه، وكل ذلك باسم الوطن الذي ينتهي الإيمان في إتباعه بأنه قد تجسد في شخصه بروحه وتاريخه وشعبه ومصلحته.

02- الحزب الأوحد:

إن قوة الحزب في الفاشية مبنية على تنظيماته العسكرية بشكل ميليشيات تتولى مهمة الهجوم على الأعداء، وتصفية المعارضة تتخذ في كثير من الأحيان شكل الاغتيال.

03- الاستفتاء الشعبي:

لا يكتفي النظام الفاشي بفرض سلطان زعيمه بالقوة، بل يذهب إلى إلباس هذا السلطان بلباس الشرعية، وذلك عن طريق استفتاء الشعب بسؤاله عن رضاه لتسلم الزعيم قيادة الدولة أو للسياسة التي يتبعها.

وتتنوع الأنظمة الفاشية بتنوع الدول التي تظهر فيها، فتتخذ أشكالا مختلفة من حيث التشكيلات الدستورية ومن الوجهة السياسية، غير أن جميع هذه الأنظمة تبقى متصفة بالخصائص السابقة الذكر، ولا سيما بالأولى والثانية منها إذ أن في بعض الأنظمة الفاشية لم يجنح الزعماء فيها لاستفتاء الشعب، كنظام فرانكو في اسبانيا ونظام سالازار في البرتغال.

ومهما اختلفت أشكال الأنظمة الفاشية فإنها تجتمع كلها حول نقطة انطلاقها من عدائها الأصيل للشيوعية وتلتقي في أهدافها إلى المحافظة على أوضاع البرجوازية باسم الوطن وتحت غطاء القومية التاريخية.

المطلب الثاني: الأنظمة العسكرية

إن النظام العسكري يعني الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري، وتقلدها من قبل العسكريين، ويتولون بذلك تسيير البلاد داخليا وخارجيا، ومن هذا المنطلق نستنتج بأن أهم خاصية للأنظمة العسكرية هو الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري، هذا الأخير اختلفت بشأنه التعريفات تبعا لتنوع المسببات والأهداف والأدوات والثقافات وتباينها وللتأثيرات الجغرافية والسياسية والبيئية والاجتماعية ...

بالرغم من ذلك فإن هناك شبه اتفاق ضمني على أن الانقلاب العسكري هو: عبارة عن حركة يقوم بها عسكريون بهدف الاستيلاء على الحكم أو استبدال السلطة القائمة بقوة السلاح.

ولم يكن نشوء هاجس الانقلابات العسكرية إلا نتيجة ضعف البنية الأساسية للوعي السياسي وغياب الثقة بين الحكام وشعوبهم، وإذا كانت المجتمعات القديمة حيث القوة وسيلة متعارف عليها لم ترى

غبارا حول شرعية استخدام القوة لتغيير السلطة القائمة، إلا أن المجتمعات الحديثة حيث الحوار والتطور هما أساس التغيير قد استنكرت الانقلابات العسكرية واعتبرتها وسيلة غير شرعية قائمة على القوة.

وإذا كانا الانقلابات العسكرية ظاهرة ملموسة فيما يعرف بدول العالم الثالث، إلا أن القارة الإفريقية قد فاقت غيرها سواء من حيث عدد الانقلابات العسكرية، أو من حيث حجم التأثيرات التي أحدثتها على أوجه حياة وسلوك شعوب المنطقة من الناحية الاجتماعية والثقافية والسياسية مما جعل المنطقة في حالة عدم الاستقرار، وعليه سنتطرق للأنظمة العسكرية في إفريقيا.

إن الدول الإفريقية الحديثة العهد بالاستقلال تخلصت من الاستعمار نتيجة صراعها الثوري لتبرهن للرأي العالمي قدرتها على ممارسة السيادة الوطنية على الصعيدين الداخلي والخارجي في المراحل الأولى للاستقلال، الحركات الثورية التي استولت على السلطة لم تدم طويلا في المجالس النيابية إذ سرعان ما تحولت الأنظمة في بعض الدول الإفريقية وخاصة تلك التي كانت خاضعة للنفوذ الفرنسي، بعامل تأثرها بالثقافة الفرنسية وشخصية الجنرال ديغول. كما أن العوامل العنصرية والتقاليد المحلية وبعض العوامل الظرفية وتوصل بعض الإيديولوجيات المقتبسة التي لا تتناسب مع حياة المجتمع البشري لتلك الدول ساهمت بجنوح الأنظمة الدكتاتورية، فكان لابد في الحالة هذه من أن يستولي العسكريون على السلطة لتخليص البلاد من الفوضى السياسية التي تنتج عادة بعد كل ثورة وإقامة الديمقراطية ، غير أن دور العسكريين في الحفاظ على الديمقراطية لم يدم طويلا إذ أن الجيش كان يصطدم بالقوى السياسية مهددة بصراعها هذه المؤسسات الدستورية، فكان لابد للجيش من أن يحسم الموقف بالعمل العسكري .وإن كان هذا العمل يتصف بعدم القانونية غير انه يصبح عملا شرعيا نظرا لان الغاية منه هي الحفاظ على بقاء الدولة.

عمل الجيش هذا لم يكن سهلا إذ كان عليه أن يتطرق ضمن مواقف وحدود معينة. عليه أن لا ينحاز لفريق أو لعرق ضد فريق آخر، وان لا يمارس سلطته ضد الشعب أو أن يقيم طبقات ذات امتيازات خاصة عليه أن يعمل على إقامة التعاون بين الرجال السياسيين وإعادة المؤسسات المدنية بصورة دائمة.

والدليل على ما تقدم هو ما حدث في غانا حيث أن الرئيس ثكروما أقصي من السلطة في بداية سنة 1968 من قبل العسكريين الذين باشروا في سنة 1969 العمل على إعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد وذلك بإصدار دستور برلماني وبإجراء انتخابات حرة تولى بنتيجتها المدنيون السلطة، غير أن عودة هؤلاء على رأس الدولة لم يدم طويلا إذ استولى العسكريون مجددا على السلطة سنة 1972.

فالدكتاتورية العسكرية أو المدنية في القارة الإفريقية تهدف إلى إنماء وتطوير البلاد وإزالة الرواسب التي خلفها المستعمر، ومن اجل تنظيم البلاد الاقتصادي والاجتماعي لصالح تلك الشعوب كان لابد على من له سلطة اخذ القرار والأوامر من أن يتمتع بالسلطة الضرورية للقيام بتلك المهمة، والحالة هذه كان لابد أن تجتمع السلطة في الجيش ، أو بقائد الانقلاب العسكري رغم ضآلة فعاليته بالمقارنة مع كافة الجماهير.

المطلب الثالث: الأنظمة الماركسية

يجب الإشارة أولا هو أن الدكتاتوريات الماركسية تصف نفسها بالديمقراطية وتدعي بان الديمقراطية التي تدين بمبادئها وتريد تحقيق منجزاتها إنما هي الديمقراطية الحقيقية، الديمقراطية الكلية، التي تستطيع أن تؤمن أن لكل فرد ممارسة حقوقه الشخصية وحرياته العامة، على أساس راهن من المساواة الاجتماعية ومن الكفاءة الاقتصادية بحيث تجعل هذه الحقوق والحريات صحيحة وذات مضمون عملي بخلاف الحقوق والحريات في الديمقراطيات الليبرالية التي تبدو فارغة من كل محتوى لعدم قدرة الفرد على استعمالها.

أما فيما يخص الأسس العقائدية التي تقوم عليها الأنظمة الماركسية فقد حرصت الأنظمة الدستورية في الدول الشيوعية على الاستناد إلى عقيدتها الراسخة التي رفعتها إلى مصاف النظرية العلمية بعد أن

استخرجها رجال الفكر والدولة من تعاليم ماركس وانكلس ولينيين وهم أهم المفكرين الذين أجمعت الدول والأحزاب الشيوعية كافة على القبول بأقوالهم، ولهذه العقيدة من التأثر البالغ ما يدفع رجال الحكم في كل عمل من أعمال الدولة إلى أن يقدموا له مبررات العقائدية المسندة إلى الأرثوذكسية الماركسية أو على الأقل إلى تفسيراتها الرسمية الرائجة في الدولة التي تعتنقها ومبادئ الماركسية تتمثل في:

*** مبدأ الصراع بين الطبقات:**

قال ماركس وانكلس في البيان الشيوعي الشهير الصادر عنهما في سنة 1848 « إن تطور كل مجتمع منذ أوائل التاريخ إلى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ الصراع القائم بين الطبقات» وهو المبدأ الذي جعلته العقيدة الشيوعية ركيزتها الأساسية في بنائها للدولة الجديدة .

ذلك إن المجتمع إنما يتصف بنظر الماركسية في كل مرحلة من مراحل تطوره بحالة دائمة مستمرة من التوتر والمخاصمة والنضال بين كتله الاجتماعية المختلفة.

وإذ أن تلك الجماعات المتفاوتة قد اتخذت في الأزمنة المعاصرة صورة الطبقات فان الصراع بين هذه الجماعات قد تحول إلى صراع الطبقات فيما بينها ولا سيما بين الطبقة البرجوازية المسيطرة وبين البروليتاريا المستثمرة.

*** الدولة البرجوازية أداة سيطرة لمصلحة طبقتها:**

يذهب الماركسيون إلى القول بان جميع النظريات الدستورية الغربية التي ترى في هذه الدولة الحكم الفصل بين مصالح الأفراد المتضاربة والحامي القدير للمصلحة العامة إلى ما هنالك من الأفكار التي تستند إليها الفلسفة السياسية الغربية على اختلاف مظاهرها، إن جميع هذه النظريات لم تكن إلا وسائل كاذبة وتعابير زائفة، تختلقها البرجوازية لخداع الطبقات الفقيرة ودفعها إلى قبول حكم الطبقة التي تتولى قيادة الدولة وفقا لمشيئتها وصيانة مصالحها.

فالدولة بنظر الشيوعية هي إذا ظاهرة من ظواهر القوة الاجتماعية فتحتوي على مجموعة من الإدارات والمصالح التي تلعب دور الأدوات في خدمة الطبقة الرأسمالية.

وهكذا تبدو الديمقراطية البرجوازية لأنصار الماركسية بأنها مرحلة في الطريق الموصلة إلى الدولة الاشتراكية

*** نحو الدولة الاشتراكية:**

تؤمن الماركسية بان الصراع القائم بين الطبقات لم يكن دائما وانه لابد من أن يتوقف نهائيا عندما يزول النظام الطبقي من المجتمع فتزول معه آخر طبقة متسلطة وذلك عندما تنتصر البروليتاريا فتتملك كل وسائل الإنتاج كافة وتصبح بالتالي السيدة المطلقة، وهكذا ينادي الشيوعيون بان تحرير البروليتاريا إنما هو تحرير للإنسانية كافة.

وعلى ضوء هذه الواقعة تقول الماركسية بأن التطور الطبيعي الذي لا بد من إتباعه سيقود نحو مرحلة عليا من الشيوعية والتي من خلال سيعرف المجتمع حالة البات ويغدو عندئذ توزيع حصيلة الإنتاج المشترك على قدر حاجة كل فرد. وفي هذه المرحلة ستذوب الدولة وتنقرض وهو الأمل الذي دعا إلى إنشاء نظرية "ذوبان الدولة" الخاصة بالماركسية، إلا انه لأدراك هذه المرحلة الأخيرة المثالية من تطور المجتمع وتحوله إلى الشيوعية المطلقة التي سيتحقق فيها "العهد الذهبي" للبشرية لابد من فترة انتقالية تستعمل القوة فيها هي في دكتاتورية البروليتاريا إذ يقول لينيين بشأنها « إن دكتاتورية البروليتاريا الظافر الذي يكون قد استطاع أن يسيطر على السلطان السياسي بنضاله ضد البرجوازية المقهورة التي لا تكون قد انقرضت ولا تكون قد توقفت عن مقوماتها بل تكون اشتدت بها لكي نحمي بقائها».

فالغاية إذا حسب لينين من الدكتاتورية هي إذا في تطوير الدولة نحو الشيوعية أو على الأقل نحو مرحلتها الأولى في الاشتراكية، وللوصول إلى هذه الغاية لا بد من إنشاء نظام سياسي بشكل يضمن تحقيقها ، فما هي الركائز التي يقوم عليها هذا النظام؟

للإجابة على هذا السؤال ارتأينا أن نقدم النموذج السوفيتي الذي يمثل أهم نظام طبق الفكر الماركسي والشيوعي ويقوم النظام السوفيتي على ركيزتين أساسيتين:

01- التسلسل الهرمي للسلطات: كان من الطبيعي لنظام يقوم على الحزب الأوحد لكي يضمن للبروليتاريا دكتاتوريتها بواسطة هذا الحزب ويحقق بهذه الوسيلة أهداف الشيوعية أن لا يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات الذي استوحت منه معظم الدساتير الغربية طريقة توزيع وظائف الدولة بين أعضائها.

لذلك يبدو النظام السوفيتي الذي لعب ولا يزال يلعب دورا قياديا في كيفية التنظيم الدستوري في الديمقراطيات الشعبية المبنية على الماركسية نظاما ترتكز السلطات فيه ليس إلى نقطة ثقل واحدة متفاوتة بقوتها مع تفرعاتها العديدة المنبسطة في سائر الأقاليم السوفيتية، وإنما إلى درجات من التسلسل هي واسعة في أساساتها فتضيق رقعتها كلما ارتفعت في سلمها إلى أن تصبح محصورة في قمتها بكتلة قليلة من الأشخاص الذين يتولون القيادة المسيطرة ويدل البناء للهيئات الدستورية التي يتألف منها النظام السوفيتي على تلك الهرمية في هيكلها من سوفية اعلي في الأساس يتكون من مجلسين مجلس للوحدة union ومجلس للقوميات ومن برزد يوم منبثق عنه، ثم من مجلس الوزراء في الدرجة الأخيرة، وهو الشكل الذي يتخذه النظام السياسي ليس فقط في الدولة الاتحادية وإنما أيضا في الجمهوريات المتحدة وبشيء من التقليل في عدد الهيئات وأحجامها في سائر الوحدات السياسية وهي الجمهوريات البسيطة والمناطق ذات الحكم الذاتي والمناطق القومية.

ولهذا التسلسل الهرمي للسلطات في النظام السوفيتي شبه كبير بالنظام المجلسي في الدول الغربية ولا سيما وان كلا من النظامين قد نشا في ظروف ثورية ولأهداف دكتاتورية، إلا أن الشبه بين النظامين لم يكن إلا من الشكل الموحد للسلطات الذي يرتديه كل منهما باعتبار أن السلطات إنما تبدو في كليهما مجتمعة في المجلس وهو المجلس المنتخب كالكونفاسنيون في فرنسا والوفية الأعلى في النظام السوفيتي.

02- الازدواجية الحزبية:على إن وجه الشبه بينهما لا يتعدى هذا الحد لان النظام السوفيتي لا يقوم دستوريا في الواقع على أساس السوفية الأعلى وإنما بصورة أولية وفعلية في إطار الحزب الأوحد الذي يتولى دور القيادة العقائدية والسياسية وفقا لما ينص عليه الدستور .

ذلك إن بجانب البناء الدستوري الهرمي يبرز الحزب الشيوعي وهو يقوم أيضا في تشكيلاته على أساس التسلسل الهرمين من مؤتمر عام في الأساس ولجنة مركزية في الرأس منبثقة بطريقة الانتخاب من المؤتمر وبرز ديوم أيضا نتيجة اللجنة المركزية وأمانة عامة تنتخبها اللجنة المركزية وهي هيئات تبدو كل منها موازية لهيئات مماثلة في الدولة.

وقد أراد الحزب الشيوعي باعتماده الشكل المجلسي الذي ارتداه النظام السياسي في الاتحاد السوفيتي كما أن على أساس المطالبة بالحرية السياسية قد تألفت الأنظمة السياسية الغربية في أول نشأتها.

وفي هذه الواقعة يبرز الدليل أيضا على أن ما من نظام سياسي يتكون إلا لتلبية حاجات المجتمع وأماني شعبه.

المبحث الثالث: الأنظمة الشمولية وحتمية التغيير

المطلب الأول: أسباب التراجع

إن أخوف ما تخاف منه الأنظمة الشمولية أن تتشكل في وجهها نواة معارضة ولو كانت مثقال حبة من خردل لان هذا يعني أمرين خطيرين: أن هناك ما هو خارج عن تنظيمها وانه يحمل بذرة فناء هذا النظام.

كما أن ظواهر الانفصال التدريجي للسياسي عن الثقافي والتحكم التعسفي في الثقافي وجرد الفعل السياسي من الوازع الأخلاقي وانفكاك السلطة السياسية عن نبض المجتمع بين طرفي المعادلة السلطة والمجتمع، بالشك والخوف الذي حول السلطة السياسية إلى أداة إرهاب وتفكيك وقمع للمجتمع مما دفع إلى إشكال لا حصر لها من المقاومة والانتقام.

وإزاء كل هذه التراجعات عن القيم المرجعية المانحة للشرعية الفكرية والسياسية للأفراد والجماعات وأمام الاختلافات المفرزة على المستويات الفكرية والاجتماعية والسياسية تواصلت حركة المعارضة والمراجعة والاستدراك والتصحيح وأخذت على الصعيد الإجرائي أشكالا وصورا متنوعة تراوحت بين المسايرة الوقائية والمسايرة الاستيعابية والمناهضة الفكرية والمواجهة السياسية والمقاطعة الاجتماعية وكثيرا ما تنتهي بالمقاتلة .

تحول مفهوم الحكم لدى الحاكم من حام وراع لمصالح الشعب إلى عدو له يسعى جاهدا إلى المحافظة على كرسيه مهما كلفه ذلك من ثمن ودون أن يراعي ظروف شعبه، فيكيفه أن يعيش هو وحاشيته في نعيم ولا يأبه لمشاكل الشعب .

انتهاج سياسة كبت الآراء وقمع حرية التعبير بالإضافة إلى ما خلفه الواقع السيئ من أزمات لا يمكن أن تعالج بمزيد من القمع والإرهاب، كل ذلك مع تنامي الفكر الغربي الذي ينادي بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مما أدى إلى انهيار الأنظمة الشمولية أمام التيار الجاف للديمقراطية الغربية، التصاق الحكام بالحكم حتى أصبحوا جزءا منه وبسبب أعوام قوية من النزاع مع المعارضة اقترفوا خلالها الفضائح للمحافظة على السلطة فقد أصبحت علاقتهم بالنظام علاقة ارتباط مصيري بحيث لو زال احدهما فسيكون الزوال مصير الآخر .

لم تفلح الحكومات في التخلص من الفساد الإداري والرشاوى والاختلاسات المالية وسيطرة أصحاب النفوذ على الإدارات والمرافق الحكومية وتحريرهم للكثير من المشاريع والمعاملات غير القانونية وفشلها في إصلاح الوضع السياسي.

ولهذا فقد خلق النظام الشمولي بيده من يقتله وينهي وجوده من حيث لا يدري فالكون مبني بالعدل والحق ويمضي إلى غاية محددة ومصير مرسوم ومن هنا يتمرد الشعب ويهديه فكرة إلى تشكيل نشاطات لا يستطيع النظام الشمولي إن يدمرها ولذا يجب أن تكون هذه التنظيمات علنية فوق الأرض وغير مسلحة وسلمية وفكرية تعتمد الإقناع وليس الإكراه وعندما يحل الإقناع محل الإكراه بقوة السيف لن تتغير الأوضاع وعليه ينبغي انتهاج الديمقراطية للوصول إلى الحكم وتكريس مبدأ التداول على السلطة كل هذا من اجل حماية حقوق الإنسان وحرياته العامة.

المطلب الثاني: أدوات التغيير في النظام الشمولي

*** العنف كأداة للتغيير:**

إن التساؤل الذي يستدعي الإثارة هو مدى فاعلية العنف ونجاحه في إحداث التغيير الجذري الشامل للنظام الشمولي القائم؟

وعليه ينبغي التمييز بين حركة العنف والإصلاح (إن أهم الفروق بين الحركات الثورية والحركات الإصلاحية في وسيلة التغيير تتمثل في أن الإصلاح والتطور يأتي بالوسائل السلمية أما الثورة فإنها تتم عادة باستخدام العنف الشعبي، وفي سرعة التغيير حين يتم ببطء في حركات الإصلاح بينما يتم في حالات الثورة بسرعة فجائية).

ولفهم مدى قدرة أسلوب العنف في إيجاد التغيير الفعال لا بد من معرفة أسبابه ودوافعه التي تحرك الفرد ا الجماعة لاستخدامه.

فيرى البعض أن العنف ينشا من اختلال النظام السياسي الذي ينظم العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين مختلف قطاعات المجتمع وخصوصا العلاقة بين الحاكم والمحكوم فعندما

تختل التوازنات التي تحافظ على استمرارية النظام يلجأ البعض إلى العنف للحفاظ على مصالحه أو استعادة حقوقه التي يراها قد سلبت منه ويمكن تلخيص هذا الأمر بعبارة وجيزة وهي افتقاد أجواء الحرية والقدرة على التعبير والحركة وسيطرة الاستبداد والشمولية وتمركز القوة وقمع التعدد الفكري والسياسي.
ولهذا فان غياب القنوات الوسيطة أو عدم فعاليتها التي تقوم بتوصيل المطالب وتنظيم العلاقات بين الحاكم والمحكوم وعدم اعتراف الأنظمة الحاكمة بمبدأ المعارضة السياسية وتعقب العناصر والقوى المعارضة بكل الأساليب دفعت بعض القوى الاجتماعية والسياسية إلى الانخراط في أعمال العنف، فعندما لا توجد قنوات للتعبير الشرعي ينفتح الباب أمام العنف وتشير الدلائل الإحصائية إلى أن أسباب العنف ترتفع في النظم الاستبدادية وتنخفض في الدول الديمقراطية نظرا لوجود قنوات وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي.

*** الديمقراطية كأداة للتغيير:**

إن الديمقراطية هي وسيلة لدمج المواطنين وتعزيز وحدتهم الوطنية على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم ومدارسهم الفكرية والسياسية، وتخرج المواطن من نطاق الولاء إلى العائلة أو العشيرة أو الرقعة الجغرافية إلى آفاق أرحم ويشعر فيها كل مواطن بالجماعة الوطنية وكل فريق أو تيار بأنه له دوره في عملية اتخاذ القرار وتسيير شؤون الدولة و الديمقراطية هي إطار ووسيلة فعالة في اتجاه الحل والمعالجة وهي الأرضية المناسبة والوعاء الصالح لعلاج المشاكل وبلورة الحلول لمعضلات المجتمع المختلفة.

إذ أن غياب الديمقراطية يعني النمو المستمر للنهج البيروقراطي في العملية السياسية الحاكمة، إذ أن عدم مشاركة قوى المجتمع في العملية السياسية في جميع مستوياتها يعني توفر حالة اجتماعية ناقمة على الوضع السياسي مما يجعلها مع الزمن تتبلور في إطارات سياسية عنيفة ضد السلطة القائمة.

وتعتبر الديمقراطية السبيل الواحد الذي يؤسس الفضاء المناسب للعيش الكريم والاقتصاد المشين والتنمية الناجحة والتجربة التاريخية الغربية خير دليل على ذلك كما إن سوء الواقع وأزماته لا يمكن إن تعالج بالمزيد من القمع والإرهاب وإنما بالحرية الديمقراطية كما إن النظرة الدينية تؤكد على مسالة الحرية وتعتبرها أساسية في حياة الإنسان الفرد المجتمع فلا نهضة ترجى على صعيد الدولة طالما أن فردا مطلق الصلاحية يمسك بزمامها فمثل هذا الفرد الحاكم الذي يعتبر نفسه في حل من أي قانون يقيده يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم ويعلم من نفسه أن الغاصب المعتدي فيضع كعبي رجله على أفواه الملايين الناس وسيدها عن النطق بالحق والتداعي لمطالبته.

إذ من المستحيل لأي شعب أن يتقدم والإرهاب والقمع يتحكم في مسيرته ويشوه طاقته ويلوث فكره بحيث يصبح همه الأكبر البحث عن الوسائل للتخلص من الإرهاب والقمع السلطوي ولهذا فان الديمقراطية هي الكفيلة باستبدال فوضى حياتنا المرتكزة على شخص الحاكم برتابة القانون ودسترة الحياة السياسية في المجتمع.

وأن المطالبة بالديمقراطية تعني العمل على تغيير طبيعة النظام السياسي الحاكم عن طريق ممارسة التعبير بغرض التأثير من اجل التغيير.

الخاتمة:

في العقدين الأخيرين من القرن الماضي وجدت الأنظمة الشمولية والدكتاتورية نفسها في وضع غير قابل للاستمرار بشكلها القائم و أدركت أن حركة تغيير المحلية والدولية تفرض عليها إما التغيير وإما العزلة والأزمة و السقوط في نهاية المطاف.

وجدت هذه الأنظمة الحل لازمتها في إقامة نظام ديمقراطي شكلي يقوم بتحسين صورتها محليا ودوليا ولا يؤثر في نفس الوقت على سلطات النخبة الحاكمة وامتيازاتها ويزحزحها من مواقعها.

في ظل مؤسسات مدنية ضعيفة وهزيلة ، ووعي شعبي محدود أو مفقود، وفي ظل ثقافة رعوية غالبة أجادت الأنظمة لعبة الديمقراطية الشكلية إلى حد تصور المراقب من بعيد أنها ديمقراطية حقيقية...لقد تارك للناس أن يقولوا ما يريدون ولا خير مادام قولهم لا يمنع النخبة الحاكمة من أن تعمل ما تريد، وأطلقت الأنظمة للناس حرية التنافس في الانتخابات والترشيح لعضوية المجالس المحلية أو البرلمان أو حتى مقعد رئاسة الجمهورية، ولا خوف ما دام الحكم في اليد والنتيجة ستكون تحت السيطرة.

لم تدرك هذه الأنظمة أن اللعبة الديمقراطية سلاح ذو حدين ففي الوقت الذي تخدم اللعبة الأنظمة بتحسين صورتها هي في نفس الوقت تعمل على تقوية مؤسسات المجتمع المدني وعلى تنمية الوعي الشعبي، كما تسهم في القضاء الثقافة الرعوية واستبدالها بثقافة المواطنة، وبمرور الأيام الكذبة إلى صدق والهزل إلى جد وحينا يسقط في يد النخبة الحاكمة ولا يعود لديها من خيار سوى العودة إلى الدكتاتورية بوجهها القبيح والصريح – وإما أن تقبل بالواقع الجديد وتتحول بطريقة التي تم بها تحول عدد من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية.

قائمة المراجع:

- الكتب:

- أدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام.** الجزء الأول(الدولة وأنظمتها)، دار العام للملايين، بيروت، 1983.
- أدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام.** الجزء الثاني(النظرية القانونية في الدولة وحكمها)، دار العام للملايين، بيروت، 1971.
- إسماعيل الغزال، **القانون الدستوري والنظم السياسية.** الطبعة الرابعة، المؤسسة المعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989.
- حافظ علوان حمادي الدليمي، **النظم السياسية في أوربا الغربية والو.م.أ.** الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- ليلى أمين مرسي ومحمد طه بدوي، **المبادئ الأساسية في العلوم السياسية.** دار المعارف للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2000.

المواقع الإلكترونية:

- شادي الأيوبي، **(القيادات العربية الجديدة .. قيادات إدارة منزوعة السياسة).** www.islam-online.net
- خالص جلبي، **(التنظيم في الأنظمة الشمولية).** www.islam-online.net
- إبراهيم عبد العزيز صهد، **(رؤوس أقلام في الثورة والانقلاب"الاستدراج ... حصان طروادة").**-www.nfsl-libya.com
- صهيب عبد الخالق، **(بيكين من الأممية الثالثة إلى شراك الليبرالية).** www.islam-online.net
- علي بن مبارك، **(إشكالية المواجهة بين الضرورة والاعتساف).** منبر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، العدد 12، 2002/03/17.
- مرتضى معاش، **(العنف وحركة التغيير).** www.islam-online.net
- نداف سافران، **(النظام السعودي يتفجر).** www.islam-online.net